

النزاهة اما ابتداء الإجماع الكفالة **بالتطهار**  
 التطهار أيضا ينبغى في الشورما خوذ من التطهر وهو في الشرع  
**تثنية المتكوفة بحمزة عليه** أي التطهر مطلقا سواء كانت  
 الحمزة بنسب أو رضاء أو مصاهرة حتى لو قالت أنت علي كظهر  
 فلانه وهو ١٢ المزين بهما أو بنسبة المزين بهما فانه لا يكون مظهر  
 الآن من الفقهاء من يقول ان الحرام لا يجوز إلا كذا في شرح البحار  
**علي التابيد** أي حوثة كابية علي التابيد وهو اخترا من حوثة  
 لا علي التابيد كاخت امراته **خرق الوطئ وادوا عليه** وهو الله  
 اللبس والتقبيل ونحوهما بان **علي كظهر امي** حتى يكفر  
 وقال الشافعي الرواعى لم يثبت بحرام **فلو وطئ المظاهر قبله استغفر**  
**ربه فقط** ولا شيء عليه غيب الكفرة وعوده أي العود الذي يجب  
 به الكفارة أي يستغفر به وجوبها عزيمة **علي وطئها** وعند الشافعي  
 السلوك عن الطلاق تقبيل المظاهر عود له **وبطنها** أي إذا قال  
 أنت علي كسطن امي **وتخزها وفرجها** فهو مظهر كما إذا قال  
 أنت علي كظهرها فلو قال كبيرها أو رجلها أو عقبها لم يكن مظهرا  
**وخنته وعنته** وانه رضاء كما به نسب وارسك أي إذا قال  
 راسك علي كظهر امي **وفرجه ووجهه ورفيقك** وشكك كانه  
 علي كظهر امي فيكون مظهرا وان **نوي بانته علي كظهر امي**  
**بر او كرامة** منسوب علي ان مفعول نوي او **ظهار او طلاق**  
 كما

فكما نوي **والإي وان لم** يغير شيئا **لغيره** ما قال كذا يكون مظهرا  
**وبانت** أي أشوي بقوله أنت **علي حرام كما هي ظهارا** أو  
**طلاقا** فكما نوي ان لم يكن له بنتية تطهار وعند أبي يوسف  
 أي **وبانت علي حرام** أي ان نوي بانته علي حرام **كظهر امي**  
**طلاقا أو ايل تطهار** عند أبي حنيفة وعلاهما أو نوي انظما  
 أو لم تكن له بنتية تطهار وان نوي الطلاق مطلقا **ولاظهارا**  
**من زوجته** حتى لو طاهر من أمته أو جدته أو ولده لم يكون  
 مظهرا خلافا لقال لك **فلو تكلم امرأة بلا امره مظهر منها**  
**فاجازة** أي النكاح **بطل** الطهار أنت **علي** أي قول الزوج  
 لزوجته أنت علي **كظهر امي** **ظهار منهن** فيكون ظهارا منهن  
**وكفر لكل** وأحرمة منهن وتلك ما لك يكفيك كفاية وأحرمة **فصل**  
**في الكفارة** وهي أي الكفارة **تخبر برقبة** مطلقا سواء كانت كافرة  
 أو مسلمة أو ذكر أو أنثى أو صغيرة أو كبيرة ونحوها كانت مقطوع  
 الأدين أو الرجل أو البير أو السفى أو الحبيبة أو الأحرار أو الأصم  
 أو المرثا أو المرتدة وكذا حكم في سائر الكفارة غير ان في كفارة  
 القتل لا يجوز الكفارة بالنصر وقال الشافعي لا يجوز الكفارة وقال غيره لا  
 يجوز تخير مقطوع الأدين وفي رواية النوادر لا يجوز الأصم وقيل لا  
 يجوز الأصم الأحمى إذا الجدان يكون أخرس واعتاق الأخرس لا  
 لا يجوز وعند بعض المشايخ لا يجوز اعتاق المرثى عنها **ولم يجوز**